

## الملف

داود رمال  
aborami20@hotmail.com

## جورج كلاس: منسوب الفساد مرتفع في المؤسسات التي لا تمارس رقابة ذاتية

تميز لبنان تاريخيا بأنه منارة اشعاع وعلم، وانه مدرسة الشرق ومعهد وجامعته. لم تأت هذه الاوصاف من فراغ، انما كون هذا الوطن المتنوع بثقافته والمنفتح على كل الحضارات لعب دورا محوريا في عملية التربية والتعليم، وتحوّل الى ميزان علمي يقاس به مستوى الخريجين الذين تفتتح امامهم ابواب الحياة العملية

حصلت تحولات وتطورات في اواخر القرن الماضي اثرت على مؤسسات الدولة اللبنانية سلبا، وازداد الكلام عن تنامي الفساد الذي طاول كل مناحي الحياة. لكن الاخطر ان احد وجوهه هو الفساد التربوي الذي كان نتاج عقلية المحاصصة الطائفية والسياسية في كل شيء، من دون الانتباه الى ان هناك قطاعات يجب ان تبقى عصية على هذا السلوك المدمر وتحديد القطاع التربوي والاكاديمي، كونه من الملاذات التي تحمي لبنان لجهة الحضور والدور والسمة الطيبة.

■ هل يمكن الحديث عن فساد تربوي؟  
□ في عرق الدول هناك فساد في المؤسسات، والتربية في لبنان هي ككل المؤسسات. منسوب الفساد موجود بمستوى مرتفع في بعض المؤسسات التي لا تمارس الرقابة الذاتية على دورها، فيما المؤسسات التي تخاف على سمعتها هي التي تمارس هذه الرقابة، ومسؤولية المؤسسة التربوية هي الاساس لمنع الفساد. اما الخطر الاساسي فهو ما ينتج من بعض المؤسسات التي يجب ضبطها ليس عبر التفتيش التربوي فقط انما تحتاج الى ضبط امني، لاننا نرى تزويرا للشهادات الجامعية ولاختصاصات، والى الان لم نر اي اجراء فعلي، باستثناء اجراء جزئي حصل منذ ثلاث سنوات. ثمة مؤسسات تحضر الى لبنان وتقيم احتفالات في بعض المطاعم والفنادق، وتجري مناقشات صورية ترقى الى التمثيليات الافتراضات، وتمنح اشخاصا دكتوراه فخرية وغير فخرية. المراقبة ليست مهمة وزارة التربية ولا المديرية العامة للتعليم العالي ولا اي مؤسسة تربوية. الخوف ان يتم تبييض الشهادات في لبنان، اذ ثمة جامعات وهمية وافتراضية واخرى ضعيفة وتجارية، في المقابل هناك جامعات عريقة قامت على جهودها النهضة الفكرية العربية والعلمية في لبنان وفي العالم العربي، وهناك جامعات ناشئة ومحترمة حجزت لها مطرعا في الساحة الاكاديمية اللبنانية والعربية. نحن نخاف على صورة لبنان فقط

■ كيف يمكن تشخيص الوضع التربوي عموما في لبنان، المدرسي والجامعي؟

□ الوضع مضطرب، خصوصا بعد الاقفال واعتقاد التعليم من بعد الذي هو من باب حاجات الضرورة لكنه غير قانوني. الامتحانات من بعد غير قانونية لعدم وجود تشريع ينص على ان تجري حضوريا، علما ان المدارس والجامعات عملت مع الاهالي والادارة ووزارة التربية والتعليم العالي قدر المستطاع، لكن كانت هناك ارباكات واسعة. حاولت لجنة التربية النيابية ايجاد مخرج جزئي للامتحانات السنة الماضية ولم تنجح المحاولة، وقدم عدد من النواب مشاريع قوانين لمعالجة الوضع لكنها لم تكن متماسكة لتشريع التعليم من بعد. ثمة خلل بين المدارس والجامعات، كون بعضها مصنف بالنجوم كما الفنادق، لجهة ارتفاع الاقساط والقدرة على توفير الانترنت بالسرعة الكافية، والفروقات بين المناطق الفقيرة والريفة التي لا يتوافر فيها الانترنت دوما والتفاوت بين العائلات التي سعت الى تأمين الأجهزة والانترنت. هذا ما اوجد خلافاً يستطع المشرع ايجاد حلول له، والفجوة موجودة اصلا. لذلك، الامل الاساسي



الدكتور جورج كلاس.

على الثقة التي تعطيها المؤسسة لذاتها. يصدر سنويا تصنيف للجامعات العربية والعالمية، والدول العربية التي تشكل الميدان الاساسي لخريجي الجامعات في لبنان خصوصا في مجالات الهندسة، لديها شروطها وتصنف الجامعات وفق تقارير ومعايير علمية دقيقة، وتختار الخريج لانه خريج هذه الجامعة او تلك وتفضله على اخرين استنادا الى رصيد الجامعة الذي هو الاساس.

■ لماذا لا توجد رقابة تربوية موحدة فعلية على التعليم الرسمي كما الخاص، مدرسيا وجامعيا؟  
- تقوم مصلحة التعليم الخاص بعملها الرقابي، لكن في ظل التشرذم الكبير الحاصل اليوم لم تعد الامور منضبطة الى حد فرض القوانين والانظمة. احيانا، تحصل تسهيلات تخفف من قيمة اي مستوى لأي مدرسة، اما في قانون التعليم العالي وما يتعلق بالجامعات الخاصة فلا يوجد اي نص على اي عمل رقابي انطلاقا من حرية التعليم، وهناك ضبط للالتزام بالقوانين والشروط.

■ كيف السبيل الى مكافحة الفساد التربوي؟  
□ اذا وجد الفساد التربوي والاكاديمي فهو من الفساد الاجتماعي. النقابات القانونية هي التي تمارس رقابة مسبقة وأنية ولاحقة على اصحاب الاختصاص وعلى ممارساتهم وادائهم وسلوكهم. على سبيل المثال ما يحصل في نقابة المهندسين، واكثر المشاكل تكمن في من ينتسب الى هذه النقابة؟ علينا النظر في القوانين التي تبنى عليها انظمة النقابات المنظمة قانونا. لا تزال الشهادة اللبنانية الرسمية، رغم كل شيء، تحتفظ بموقعها، فيما الجامعات العريقة لها دورها الاساسي في الداخل والخارج. الا يستحق التعليم العالي ان تعقد حوله مؤتمرات وندوات متخصصة؟ لماذا لم يتم اعلان حالة طوارئ اكااديمية لمواكبة هذه القضية على الرغم من خطورتها؟ اليس من الضروري انشاء خلية ازمة على الاقل لبحث سبل الحد من انهيارات الثقة بالتعليم العالي والنهوض به مجددا، قبل ان تتفاقم الاوضاع، فيما نحن على ابواب سنة جامعية جديدة تحمل الكثير من الضياع والتحديات بازا ما ينتظر الجامعات والطلاب في ظل مواسم جائحة كورونا والاحوال الاجتماعية غير المستقرة، والتي ستترك ندوبها واثارها على المجتمع الاكاديمي في لبنان.

## مسؤولية المؤسسة التعليمية والاكاديمية هي الاساس لمنع الفساد

رقابية نظامية، لذا يجب وضع هيكلية للتعليم العالي اذ لا توجد مديريات ومصالح ودوائر، بل لجان قائمة بالتكليف. كل ذلك يطرح اشكالية التعليم الرسمي ورهانه الاكاديمي والتعليمي في لبنان ثم التعليم الاكاديمي الجامعي الخاص، وهنا المشكلة. في التعليم الجامعي الرسمي، اي الجامعة اللبنانية حصرا وما شابهها مثل الكلية الحربية هناك انضباط ورقابة، لكنهما يخضعان للنسبية في المؤسسات الخاصة. بعض الجامعات ربما يستفيد من حالة الترهل الموجودة في البلد على كل المستويات.

■ كيف تنظر الى عدم تطبيق القوانين واستنسابية تطبيقها تربويا؟  
□ هناك عدم التزام دائم من المؤسسات التعليمية. التفتيش التربوي يقوم بواجباته على الرغم من محدودية عدد المراقبين والمفتشين، ويبقى الرهان

■ الا يدخل التوظيف العشوائي السياسي في ادارات الدولة لحملة الشهادات من جامعات دون المستوى الاكاديمي من ضمن الفساد التربوي؟  
□ اذا ثبت ذلك هناك مسؤولية، لان مؤسسات الدولة لا توظف الا حملة الشهادات المطلوبة للوظيفة او ما يعادلها، اي ان يتم الحصول على المعادلة من وزارة التربية والتعليم العالي. الاساس هل تم توظيف اشخاص من دون حصولهم على معادلة لشهادتهم، هذا سؤال يطرح ولا يجزم فيه.

■ هل من رقابة على تنفيذ البرامج التربوية المدرسية والجامعية كونها تشكل مانعا للفساد على قاعدة النجاح للمستحق؟

□ هذه شعارات طوباوية. نحن نعرف على المستوى التعليمي، هناك التفتيش التربوي الذي لديه كينونته واستقلالته وممارس مهماته بشكل واسع من خلال الرقابة الميدانية والدورية على كل المؤسسات وبخاصة الرسمية، وهذا له علاقة بمدى التزام المدارس المناهج التربوية التعليمية في المرحلة الابتدائية والتكميلية والثانوية. هنا نعود الى رصيد كل مدرسة، لأن المدرسة التي لا تخاف على اسمها ورصيدها علينا الخوف منها. في التعليم العالي هناك قوانين تطبق وبعض القوانين لا تطبق لحاجتها الى اجهزة